المنهج النقدي العقدي عند الحافظ ابن عبد البر المالكي

(ت463هـ)

من خلال كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

إعداد الدكتور/ عارف بن مزيد السحيمي

أكاديمي سعودي، أستاذ مساعد بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[3]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[4].

أما بعد:

فإن دين الله تعالى قائم على دعائم متينة منها النصيحة لعموم المسلمين كما جاء في حديث تميم بن أوس الداري ﷺ أن النبي ﷺ قال: **(الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين**

---

(1) خطبة الحاجة كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه، كما يعلمهم التشهد في الصلاة، أخرجها ابن ماجه في سننه (1/ 609)، وانظر: صحيح مسلم (1/ 336).

(2) سورة آل عمران، (102).

(3) سورة النساء، (1).

(4) سورة الأحزاب، (70-71).

وعامتهم)[1].

ومن وسائل أداء النصيحة سلوك المنهج النقدي في الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد وقد قام العلماء بواجبهم، وسلكوا هذا المنهج في قمع أصول الباطل، فأدوا واجب النصيحة وقاموا به خير قيام.

وممن تميز من العلماء بسلوك منهج النقد للآراء العقدية المخالفة للعقيدة السلفية حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر المالكي القرطبي ت (463هـ) رحمه الله، وظهر صنيعه جلياً في ثنايا كتابه الماتع: {التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد}، والذي يعدّ موسوعة علمية شاملة في الحديث وأصوله والفقه وأصوله، وأنموذجا فذا في أسلوبه ومنهجه. رتبه المصنف بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث فذكر ما له عن كل شيخ مرتبا على حروف المعجم.

وقد اقتصر المؤلف فيه على ما ورد عن الرسول ﷺ من الحديث متصِلاً أو منقطعاً أو موقوفاً أو مرسلاً دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، فقد أفردها في كتابه {الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار في ما نظمه الموطأ من معاني الرأي والآثار}.

ومع ما شمله من أحكام كثيرة ففيه أيضاً الحديث عن الآداب الشرعية والمسائل الأصولية ونقد ما يستحق النقد منها. ومن أهم ما قرره في كتابه عند شرحه أحاديث الموطأ إيضاح عقيدة السلف الصالح والرد على

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة ح(55).

المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في أمور المعتقد[1]، فهو بحق كتاب مهم لطلاب العلم في سائر العلوم الشرعية ولا غنى لأحد عنه.

وقد قضى -رحمه الله- في تأليف كتاب التمهيد أكثر من ثلاثين سنة[2] يديم النظر ويعيد حتى خرج بهذا الشكل المرتضى. وهذا ما يدل على أهمية الكتاب وقيمته العلمية، لذا توجهت الهمة إلى دراسة منهجه النقدي للآراء العقدية المخالفة وللمخالفين في مسائل الاعتقاد من خلال كتابه التمهيد.

وهذا المنهج الذي سلكه ابن عبد البر منهج عتيق لم يخترعه رحمه الله، بل منشؤه في عهد النبوة والصحابة والتابعين وسار عليه أئمة الإسلام إلى عصرنا الحاضر.

فقد بدأ النقد في عهد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه. ومثاله ما ورد في حديث عائشة ﵂ قالت: قال النبي ﷺ: **(ما أظن فلانا وفلانا يعرفان ديننا الذي نحن عليه)**[3].

وكان هذا العمل في نطاق ضيق لما كان عليه الصحابة ﵃ من الضبط والإتقان.

وفي عهد الصحابة ﵃ توسع ميدان النقد بقصد الحيطة والحذر والحفاظ على السنة النبوية المطهرة ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) انظر على سبيل المثال: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 7/ 157، 158، 18/ 15، 19/ 14.

(2) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض 4/ 809.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب باب ما يجوز من الظن ح(6068).

قول الحافظ الذهبي عن أبي بكر الصديق ﷺ: «وكان أول من احتاط في قبول الأخبار»[1].

وقال عنه أيضا: «وإليه المنتهى في التحري وفي القول وفي القبول»[2].

وقال في ترجمة عمر ﷺ: «وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل»[3].

وقال ابن حبان: «إن عمر وعليا كانا أول من فتشا عن الرجال وبحثا عن النقل في الأخبار»[4].

ولا تعارض بين كلام الذهبي عن أبي بكر الصديق ﷺ وكلام ابن حبان هنا، فإن أوليّة أبي بكرﷺ ثابتة في ميدان النقد أمّا التوسع في هذا الباب فقد وجد في عهد عمر وعلي رضي الله عنهما[5].

أما التابعون فإنهم ساروا على منوال الصحابة ﷺ في نقد ما يحتاج إلى نقد:

قال ابن حبان: «ثم أخذ مسلكهم – أي الصحابة – واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من

---

(1) تذكرة الحفاظ، للذهبي 1/ 2.

(2) المصدر السابق 1/ 5.

(3) المصدر السابق 1/ 6، 7.

(4) المجروحين، لابن حبان 1/ 36، 37.

(5) أصول منهج النقد عند أهل الحديث للبشير ص 11.

سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد[1] بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر[2]... فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزوم الدين ودعوة المسلمين»[3].

ولأهمية ما سبق فقد توجهت الهمة إلى دراسة منهج ابن عبد البر في النقد العقدي فيما يراه مخالفا لمنهج السلف من خلال كتابه التمهيد معتمداً على الطبعة التي عنيت وزارة الأوقاف المغربية بمشروع تحقيقها وتقع في ست وعشرين مجلدا.

وقد اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي وكذا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على التتبع وينتهي باستخلاص النتائج والأحكام.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخلاصة للبحث على النحو التالي:

التمهيد، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

---

(1) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب: ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة مات سنة ست ومائة على الصحيح. تقريب التهذيب، لابن حجر ص 794.

(2) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. وكان ثبتاً عابداً فاضلا كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت من كبار الثالثة مات في آخر سنة ست على الصحيح. التقريب، لابن حجر ص 360.

(3) المجروحين، لابن حبان 1/ 28.

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث. وتحته أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف المنهج.

الفرع الثاني: تعريف النقد.

الفرع الثالث: تعريف العقيدة.

الفرع الرابع: المراد بالنقد العقدي.

المطلب الثاني: لمحة عن حياة ابن عبد البر. وتحته سبعة فروع:

الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه.

الفرع الثاني: مولده ونشأته.

الفرع الثالث: صفاته الخلقية.

الفرع الرابع: عقيدته.

الفرع الخامس: شيوخه وتلاميذه.

الفرع السادس: مؤلفاته.

الفرع السابع: وفاته.

المطلب الثالث: كتاب التمهيد. وتحته ثلاثة فروع:

الفرع الأول: موضوع الكتاب.

الفرع الثاني: سبب تأليفه.

الفرع الثالث: أهمية الكتاب.

المبحث الأول: منهج ابن عبد البر فيما يتعلق بأدب الخلاف. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحري الحقيقة العلمية. وتحته عشرة فروع:

الفرع الأول: يقرر أنه عند الاختلاف يجب الرد لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

الفرع الثاني: من جوانب تحري الحقيقة العلمية الاحتجاج بآراء السلف وعدم تجاوز ما كانوا عليه.

الفرع الثالث: من أدب العالم إذا لم تتبين عنده حجة المخالف أن يذكر عدم تبينها له.

الفرع الرابع: الحث على المبادرة إلى قبول الحق إذا عرفه الشخص. أخذا من فعل الصحابة ﷺ.

الفرع الخامس: ليس كل خلاف يعد مخالفا للحقائق العلمية، فقد يذكر الراد ما ظاهره الخلاف، ثم يبين أن الخلاف خلاف تنوع لا تضاد، ثم يجمع بين الأقوال.

الفرع السادس: قد يشتد على من خالف أمرا واضحا لا ينبغي الخلاف فيه.

الفرع السابع: ينبغي قبول العلم ممن جاء به، فالعالم قد يخفى عليه العلم ويعلمه غيره ممن هو أقل منه علما.

الفرع الثامن: القول المخالف للإجماع لا يعد من أقاويل أهل العلم

التي يعتمد عليها.

الفرع التاسع: عند الخلاف في النوازل والأحكام لا بأس من وجود المناظرة والمجادلة بين أهل العلم في تلك النازلة أو المسألة وأخذ الحق ممن جاء به.

الفرع العاشر: استخدم العبارات التي لا شدة فيها إذا كان الخلاف في غير أصول الدين أو في غير الآراء الشاذة أو المخالفة للإجماع.

المطلب الثاني: الاعتراف بالأسبقية والفضل للعلماء. وتحته ستة فروع:

الفرع الأول: يعترف للصحابة ﷺ بالعلم ويعتذر لما وجد من مخالفة عند بعضهم بأن الحق قد يخفى عليه.

الفرع الثاني: الاعتراف لأهل العلم بالعلم مع عدم ادعاء عصمتهم.

الفرع الثالث: يذكر ما كان عليه السلف من حرصهم على العلم وسؤال الكبير للصغير عن العلم.

الفرع الرابع: إذا كان لا بد من التقليد فيتبع الأعلم الأفهم الأفضل.

الفرع الخامس: من التأدب مع أهل العلم لزوم ما عليه الفتوى.

الفرع السادس: إذا تحومل على إمام دافع عنه وذكر أقاويل أهل العلم في الثناء عليه.

المطلب الثالث: لزوم الأدب مع المخالف. وتحته خمسة فروع:

الفرع الأول: اتسامه بالرزانة والتعقل والأدب والتواضع مع العلماء

أثناء انتقاده للمخالفين.

الفرع الثاني: تجنب الألفاظ النابية والشتم والسب واستعمال الألفاظ الحسنة في النقد.

الفرع الثالث: مما يكفّر به المخالف استحلاله لأمر مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة.

الفرع الرابع: لا يحكم على المخالف بأنه مبتدع بمجرد الوقوع على زلة له ولو كان الفعل بدعة.

الفرع الخامس: يقرر أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف، لم يجز لأحد القائلين فيها عيب مخالفه.

المبحث الثاني: منهج ابن عبد البر في نقد الآراء المتعلقة بالمباحث العقدية. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الاستدلال عنده. وتحته ستة فروع:

الفرع الأول: الاستدلال في النقد بنصوص القرآن الكريم.

الفرع الثاني: الاستدلال في النقد بنصوص السنة النبوية المطهرة.

الفرع الثالث: الاستدلال في النقد بأقاويل الصحابة ﷺ.

الفرع الرابع: الاستدلال في النقد بالآثار الواردة عن السلف رحمهم الله.

الفرع الخامس: الاستدلال بالإجماع في نقد المخالفات العقدية.

الفرع السادس: الاستدلال في النقد بمقتضى قواعد اللغة العربية.

المطلب الثاني: ضوابط التعامل مع المخالفين في الأصل العقدي. وتحته سبعة فروع:

الفرع الأول: أحيانا يصرح باسم الفرقة المخالفة ويذكر شيئا مما تعتقده مما هو مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة.

الفرع الثاني: أحيانا يورد شيئا من عقائد فرقةٍ ما ويعرف بها ولا يقتصر على مجرد الرد.

الفرع الثالث: استخدامه أسلوب المناقشة العلمية في الرد على أهل الأهواء والبدع.

الفرع الرابع: إلزامه الخصوم بلوازم توقعهم في أمور عظيمة أثناء نقده الفرق.

الفرع الخامس: يقرر أن بعض أهل البدع حقهم الزجر بالهجر وأن هذا فعل السلف.

الفرع السادس: من أساليبه في المناقشة العلمية بيان فساد مسلك أهل البدع في فهم الروايات بعقولهم لا بفهم السلف الصالح.

الفرع السابع: من أساليبه في المناقشة العلمية إيراد مناظرة وردت في الرد على المخالف.

المطلب الثالث: ضوابط الالتزام العقدي. وتحته فرعان:

الفـرع الأول: تقريـر أنّ ثمّـة مسـائل لا يسـع أحـد جهلهـا في أبـواب الاعتقاد وأنّ ثمّة مسائل قد يقع فيها الجهل فيعذر المخالف بالجهل بها.

الفرع الثاني: التفصيل في انتقاد المخالفات العقدية أدعى لضبط المسائل المنتقدة.

الخاتمة.

فهارس البحث.

أسال الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل صالحًا، ولوجهه خالصًا، وألا يجعل لأحد فيه شيئًا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

قبل الدخول في صلب البحث يحسن ذكر تمهيد يعرف بمصطلحات البحث وبابن عبد البر وكتابه ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث. وتحته أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف المنهج:

المنهج لغة: من نَهَج. وقد جاء في معجم مقاييس اللغة[1]: «النون والهاء والجيم »أصلان متباينان.

الأول: (النَهَج) وهو البهر وتتابع النفس وانقطاعه.

الثاني: (النهج) الطريق الواضح المستقيم المستمر، يقال: نهَج لي الأمر: أي: أوضحه وبينه وأقامه، وكذلك المنهج والمنهاج. ويقال: نمهج الطريق. ونهجته: إذا أبنته وأوضحته وسلكته. وفلان يستنهج سبيل فلان: أي يسلك مسلكه.

فمما مضى يتبين أن المنهج في اللغة يأتي ويراد به الطريق البين الواضح.

والمنهج في الاصطلاح العام: هو النظام والخطة العلمية السليمة المرسومة للشيء[2].

وقد سلك ابن عبد البر منهجاً علمياً سليماً سار عليه في نقده

---

(1) (5/ 61).

(2) المعجم الوسيط (2/ 957)، والمناهج المعاصرة د.الدمرداش سرحان (ص15).

للمخالفات العقدية يتضح بيانه لاحقاً.

الفرع الثاني: تعريف النقد.

النقد لغة: النقد والتنقاد: «تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف[1] وأنشد سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف»[2]

ونقد الكلام: ناقشه، وهو من نقدت الشعر، ونقاده، وانتقد الشعر على قائله[3]، وقد ناقش حافظ المغرب أقوال الناس في مسائل الاعتقاد وبين الزائف منها كما يتضح من صنعه في ثنايا البحث.

فالنقد بالمفهوم العام لجميع العلوم يراد به مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الكلام وتبيين الحق بالحجة الظاهرة.

الفرع الثالث: تعريف العقيدة.

العقيدة في اللغة: من (العَقْد) نقيض الحلّ وهو الربط والشَّدُّ بقوة ومنه: الإحكام والإبرام والإلزام والتمسك والمراصَّة والإثبات والتوثق والعهد وتأكيد اليمين.

يقال: اعتقد فلان الأمر: صدَّقه وعقد عليه قلبه وضميره.

---

(1) لسان العرب 14/ 254، تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي تحقيق عبد الستار أحمد فراج. 2/ 516، 517.

(2) المصدران السابقان.

(3) تاج العروس، للزبيدي 2/ 517.

والعقيدة أو المعتقد: الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده[1].

ويقصد بالعقيدة الإسلامية اصطلاحا: الإيمان الجازم بالله وما يجب له في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وبكل ما جاءت به النصوص الصحيحة من أصول الدين وأمور الغيب وأخباره وما أجمع عليه السلف الصالح[2].

الفرع الرابع: المراد بالمنهج النقدي العقدي.

يراد به الطريقة التي يتبعها الحافظ ابن عبد البر ويسير عليها في مناقشة ما يرد عليه مناقشة من كلام المخالفين في مسائل الاعتقاد والرد على المخالفات العقدية وتبيين الحق بالحجة الظاهرة.

(1) لسان العرب، لابن منظور مادة (عقد) 3/ 965، القاموس المحيط، للفيروز آبادي 383، المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرون ص 614.

(2) مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة. ناصر العقل ص 9 باختصار.

المطلب الثاني: لمحة عن حياة ابن عبد البر

ابن عبد البر علم من أعلام المسلمين، وآثاره العلمية ظاهرة تردد صداها في المشرق والمغرب، ولما كان هذا البحث متوجهاً لبيان منهجه في نقد الآراء المتعلقة بالمباحث العقدية ناسب أن تُذكر نبذة يسيرة عن حياته رحمه الله موزعة على ثمانية فروع كالآتي:

الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه.

أولاً: اسمه:

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري. وهذا باتفاق عامة المصادر[1].

---

(1) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي (ص 367-369)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، (8/ 127)، الصلة لابن بشكوال (2/ 677)، فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص 214)، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، (2/ 187-188)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، (ص 489-491)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (3/ 1128)، سير أعلام النبلاء، للذهبي، (18/ 153)، العبر في خبر من غبر، للذهبي، (3/ 255)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، (ط1/ 1406هـ - 1986م). (3/ 314)، البداية والنهاية لابن كثير (12/ 104)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا، (1402هـ- 1982م) (2/ 550-551)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، (ص 431-432)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكناني، (ص 15)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين للزركلي، (9/ 316)، معجم المؤلفين لرضا كحالة، (13/ 315)، نفح الطيب من غصن الأندلس، =

ثانيا: كنيته ولقبه:

إن مما اتفقت عليه جميع كتب التراجم تكنيته [بأبي عمر][1] .

وأما لقبه فالمشهور والمتداول بين العلماء أنه [الحافظ]، وكل من أراد أن يترجم له يفتتح الترجمة بهذا اللقب[2].

ثالثا: نسبه:

للحافظ ابن عبد البر ثلاث نسب:

(النمريّ – الأندلسيّ – القرطبيّ)[3].

الفرع الثاني: مولده ونشأته:

أولا: مولده:

ولد ابن عبد البر رحمه الله بقرطبة في يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة على الصحيح[4].

=

للمقري (2/ 116-123)، القاموس المحيط، للفيروز آبادي، (1/ 384، 2/ 154)، مادة [نمر] و[البر]، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، (6/ 260-264).

(1) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (6/ 260-264).

(2) انظر: تدريب المدارك (8/ 127)، تذكرة الحفاظ للذهبي (3/ 1128)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (3/ 314).

(3) الإنباه على قبائل الرواة، لابن عبد البر، (ص 97) وانظر مختلف القبائل ومؤتلفها، لمحمد بن حبيب، (ص 19). معجم البلدان، لياقوت الحموي، (1/ 262).

(4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (8/ 130)، تذكرة =

ثانيا: نشأته:

نشأ ابن عبد البر في بلدة قرطبة في بيت علم وديانة وصلاح، وأسرته تحتل مكانة بارزة في العلوم الشرعية كافة، خاصة والده وجده اللذان كانا من فقهاء قرطبة وعلمائها.

فجده هو محمد بن عبد البر النمري من أهل قرطبة[1]، «كان من العلماء العاملين ومن الزهاد المنقطعين إلى الله»[2] أما والده: فهو أبو محمد[3] عبدالله ابن محمد بن عبد البر القرطبي[4] من فقهاء قرطبة وعلمائها نشأ وترعرع في أجوائها العلمية في كنف والده الذي كانت صلته بأهل العلم قوية مما مكن لعبد الله من الاتصال بهم والأخذ عن كبارهم فأثنى عليه ابن حيان بقوله: «من الأعلام هضاب راسية وبحار من العلم زاخرة وأعلام قولهم مسموع وبرهم مشروع وأثرهم متبوع مثل: عبد الله بن محمد بن عبد البر والد أبي عمر ابن عبد البر» [5].

=

الحفاظ للذهبي، (3/ 1128) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، (6/ 69)، معجم المؤلفين، لرضا كحالة (13/ 315).

(1) التكملة لابن الأبار، لعبدالله القضاعي، تحقيق: عزت العطار الحسيني وعبد الغني عبد الخالق (1/ 37).

(2) المصدر السابق.

(3) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (4/ 550).

(4) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي (ص 256)، وانظر ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (4/ 556).

(5) أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام، لسان الدين بن الخطيب، القسم الثاني تحقيق: ليفر بروفنسال، (2/ 48).

توفي والد ابن عبد البر سنة ثمانين وثلاثمائة هجرية[1]، في السنة نفسها التي توفي فيها جده[2].

هذه النشأة الصالحة المباركة في تلك الأسرة المرموقة أثرت في حياة ابن عبد البر فمهدت له وسائل الثقافة العميقة والتربية الصحيحة وولدت فيه عوامل الطموح والنبوغ المبكرين.

الفرع الثالث: صفاته الخلقية:

تميز ابن عبد البر رحمه الله بصفات العلماء الربانيين فقد كان ثقة[3]، أمينا[4]، حكيما، يميل إلى الدعة والهدوء والرزانة والتعقل وطيبة القلب وحسن المعاشرة[5]، كما كان يتصف بالصبر والجلد[6]، ولا أدل على ذلك من المدة الطويلة التي قضاها في تأليفه لكتابه (التمهيد) وهي تربو على ثلاثين سنة كما أشار هو إلى ذلك بقوله:

سمير فؤادي من ثلاثين حجة وصاقل ذهني والمفرج عن همي[7]

وكان يحب العدل والإنصاف والشجاعة والتجرد للحق حيث كان.

---

(1) التكملة لابن الأبار، لعبدالله القضاعي (1/ 371)، وانظر الديباج لابن فرحون (2/ 369).

(2) التكملة لابن الأبار، لعبدالله القضاعي 1/ 371.

(3) نفح الطيب من غصن الأندلس، للمقري 4/ 29-30.

(4) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر 2/ 186.

(5) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتيريني القسم الأول 1/ 134.

(6) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبد البر، (2/ 20).

(7) المدارك 4/ 809.

وهو ما يسمى في علم مناهج البحث بالموضوعية، ومن هنا كان يرد أقوال كثير من الفقهاء والعلماء إن علم مخالفتها للدليل كما سيأتي في ثنايا البحث.

وكان يدعو إلى ترك الدعوى والفخر والعجب والرياسة[1]، وإلى الصدق في الأقوال والأفعال.

وكان رحمه الله دمث الخلق حسن المعاشرة من أشد الناس عِزَّة وأنفة وترفعا وكرامة لا يرضى بإذلال نفسه أبدا، ولذا لما رحل من أشبيلية أنشأ أبياتا في ذلك تدل على تقرير ما مضى بيانه. فقال رحمه الله:

وقائلـــة مـــا لي أراك مـــرحلا ... فقلـت لهـا صـه أقـول مجمـلا

تنكـــر مـــن كنـــا نسـر بقربـــه ... وعاد رقاعا بعد ما كان سلسلا [2]

وحـــق لجـــار لم يوافقـــه جـــاره ... ولا لاءمتـــه الـــدار أن يتحـــولا

بليـــت بحمـــص والمقـــام ببلـــدة ... طويلا لعمري مخلق يورث البلا

إذا هـــان حـــر عنـــد قـــوم أتـــاهم ... ولم ينأ عنهم كان أعمى وأجهلا

ولم تضـرب الأمثـــال إلا لعـــالم ... وما عوتب الإنسان إلا ليعقلا[3]

---

(1) المصدر السابق 2/ 247-248.

(2) بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس، لابن عبد البر، تحقيق: محمد مرسي الخولي. (1/ 243-244).

(3) نفح الطيب من غصن الأندلس، للمقري 4/ 30.

ومن هذه الأمثلة المختصرة تظهر شخصية ابن عبد البر الأخلاقية بكل وضوح وجلاء.

الفرع الرابع: عقيدته.

ابن عبد البر رحمه الله إمام من أئمة المسلمين الذين ينهلون أمور معتقدهم وغيره من المنبع الصافي - كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام - وقد كان رحمه الله «إماما دينا ثقة متقنا علامة متبحرا صاحب سنة واتباع » كما وصفه بذلك الحافظ الذهبي رحمه الله[1].

وقال عنه أيضا: «وكان في أصول الديانة على مذهب السلف لم يدخل في علم الكلام، بل قفا آثار مشايخه رحمهم الله»[2].

وقال عنه العلامة ابن القيم رحمه الله: «إمام السنة في زمانه»[3].

ومع جلالة قدره رحمه الله إلا أنه وجدت له بعض الاجتهادات التي لا يوافق عليها، والله يغفر له ويتجاوز عنه، فمنها على سبيل الإجمال:

1- القول بجواز الصلاة في المقبرة[4].

2- القول بجواز التبرك بآثار الصالحين[5].

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي 18/ 157.

(2) المصدر السابق 18/ 161.

(3) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، ص 76.

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية 5/ 217-220.

(5) المصدر السابق 13/ 67.

3- اجتهاده في بعض الصفات الخبرية كالضحك فأولها على غير ظاهرها[1].

وهذه الاجتهادات لا تخرجه عن أهل السنة ولا تجعله في أهل البدعة، وأهل السنة والجماعة لا يعتقد فيهم العصمة، بل كل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

الفرع الخامس: شيوخه وتلاميذه.

عاش ابن عبد البر زمنا قارب المائة سنة وكان طوال حياته شغوفا بالعلم تلقيا وتعليما وتأليفا، ولذا فإن الحديث في هذا الفرع سيتناول الكلام عن أمرين:

الأمر الأول: ذكر أشهر شيوخ ابن عبد البر الذين أخذ عنهم.

الأمر الثاني: ذكر أبرز التلاميذ الذين تلقوا العلم عنه.

أولا: ذكر أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم.

تتبع بعض الباحثين شيوخ ابن عبد البر فتحصل لديهم أكثر من مائة شيخ سواء ممن تلقى عنهم العلم مشافهة أو مكاتبة، ومنهم من أوصلهم قرابة السبعين شيخا[2].

وقد اشتملت أسانيد ابن عبد البر الواردة في كتابه التمهيد على عدد

(1) المصدر السابق 18/ 345.

(2) انظر: ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، لليث سعود جاسم (ص 495-507)، الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر حياته، آثاره ومنهجه في فقه السنة، لمحمد بن يعيش (ص 76-102).

كثير منهم.

وسأقتصر على ذكر أبرز الشيوخ الذين لازمهم ابن عبد البر وتأثر بهم، ومنهم:

1- أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي[1].

2- أحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشبيلي[2].

3- أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب الأموي[3].

4- خلف بن القاسم بن سهل الأزدي[4].

5- عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي المشهور بابن الفرضي[5].

---

(1) الفهرست لابن خير الإشبيلي (135-211).

(2) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي 2/ 124، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 128، الصلة لابن بشكوال ص 11، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض 4/ 635-641.

(3) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 99- 100، الصلة لابن بشكوال 1/ 29-30، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص 154-155، العبر في خبر من غبر، للذهبي 3/ 75، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد 3/ 161.

(4) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي 1/ 136، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي 209.

(5) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي 2، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 1، الصلة لابن بشكوال ص1، التكملة لكتابي =

6- عبد الوارث بن سفيان بن جبرون [1].

هؤلاء الشيوخ يعدون من أبرز من تلقى عنهم ابن عبد البر وكان لهم دور عظيم في بروزه وانتشار علمه.

ثانيا: ذكر أبرز التلاميذ الذين تلقوا العلم عنه:

لقد أدرك ابن عبد البر كبار العلماء وطال عمره وعلا سنده حتى صار أحفظ أهل المغرب وأعلم من بالأندلس في السنن والآثار واختلاف علماء الأمصار[2].

ونتيجة لذلك، فإن من المألوف لمن كان هذا شأنه أن يتكاثر عليه الطلاب، وهذا ما حصل لابن عبد البر رحمه الله.

وقد تتبع الباحث ليث سعود جاسم تلاميذ ابن عبد البر من خلال كتب التراجم فوصل عددهم أكثر من تسعين تلميذا [3].

وسأكتفي بذكر أشهر التلاميذ الذين أخذوا عن حافظ المغرب:

1- أحمد بن محمد بن رزق الأموي[4].

=

الموصول والصلة لابن بشكوال 1/ 7.

(1) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 95، 296، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 400.

(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي 18/ 154-160.

(3) انظر: ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، لليث سعود جاسم ص 508-519.

(4) الصلة لابن بشكوال 1/ 68-69، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 167، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي 1/ 182 شجرة النور الزكية في =

2- حسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني[1].

3- سفيان بن العاصي بن أحمد بن العاصي بن سفيان الأسدي[2].

4- طاهر بن مفوَّز بن أحمد المعافري[3].

5- عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن[4].

6- ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي[5].

7- محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي المشهور بالحميدي[6].

الفرع السادس: مؤلفاته

كان ابن عبد البر موسوعة علمية في شتى فنون العلم، وهذا إنما أوتيه بعد فضل الله بملازمته للعلم تلقيا عن أكابر علماء بلده وانشغالا بالتدريس فمن المألوف أن يؤثر هذا في مؤلفاته قوة وبراعة، وقد كان رحمه الله في

=

طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ص 121.

(1) الصلة لابن بشكوال 142، 143.

(2) الصلة لابن بشكوال 230-231، الغنية ص 205-206، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 304-305.

(3) الصلة لابن بشكوال 2/ 642، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان 6/ 69.

(4) الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض. تحقيق: ماهر زهير جرار - دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان (ط1/ 1402هـ) ص 162، الصلة لابن بشكوال 1/ 332-333، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 357، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي 1/ 479.

(5) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض 4/ 809.

(6) مقدمة جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي 1/ 2.

جانب التأليف «موفقا فيه معانا عليه» [1].

وشهد له بالبراعة في التأليف معاصره وتلميذه ابن حزم الأندلسي حيث قال: « ولصاحبنا ابن عبد البر كتب لا مثيل لها » [2].

ومن أشهر تآليفه ما يلي:

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

2- الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من المعاني والرأي والآثار[3].

3- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله [4].

4- الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة[5].

5- الإنباه على قبائل الرواة[6].

6- الاستيعاب في طبقات الأصحاب[7].

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي 18/ 158.

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس، للمقري 3/ 169-170.

(3) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 345.

(4) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 368، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 490.

(5) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 345- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 375.

(6) بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البر 1/ 26.

(7) فهرست ابن خير ص 214-215.

7- بهجة المجالس وأنس المجالس[1].

الفرع السابع: وفاته.

اتفقت الأخبار على أنه توفي بشاطبة يوم الجمعة آخر يوم من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وصلى عليه تلميذه وصاحبه أبو الحسن طاهر بن مفوز المعافري، وكانت وفاته هو والخطيب البغدادي حافظ المشرق في يوم واحد وفي سنة واحدة[2].

فرحم الله حافظ المغرب وجزاه عن الإسلام وأهله وطلاب العلم خاصة خير الجزاء وأسكنه أعالي الجنان وأعاذه من دار الذل والهوان إنه هو الرحيم الرحمن.

(1) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي نصر فتوح الأزدي الحميدي ص 345- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ص 475، المدارك 4/ 809، فهرست ابن خير ص 327.

(2) الصلة لابن بشكوال 2/ 618، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان 7/ 71.

المطلب الثالث: كتاب التمهيد

والكلام عنه في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: موضوع الكتاب:

كتاب التمهيد موسوعة علمية تناولت عدة علوم، حوت الحديث وما يتعلق به من علوم كمصطلح الحديث، والجرح والتعديل، وأحوال الرواة، وأنسابهم وتواريخهم والفقه وما يتعلق به من أحكام مع نقل مذاهب الأئمة وخيار سلف الأمة، واللغة وقواعدها وآدابها.

وقد جمع فيه مؤلفه ما تضمنه موطأ الإمام مالك رحمه الله من حديث رسول الله ﷺ، وما هو خارج عنه وأقوال العلماء ومذاهبهم[1]، وهو من الكتب القلائل التي ربطت بين الفقه والحديث. ولذا قال ابن حزم رحمه الله: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه»[2]. فالكتاب شرح مستفيض لما في الموطأ من أحاديث جلب أقوال العلماء على ذلك في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها ما يشتفي منه الطالب القارئ ويبصره، وينبه العالم ويذكره[3].

فهو بحق كتاب مهم لطلاب العلم في سائر العلوم الشرعية ولا غنى لأحد عنه.

---

(1) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 1/ 9.

(2) الصلة ص 678، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن عميرة الضبي ص 490.

(3) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 1/ 9.

الفرع الثاني: سبب تأليفه:

هناك أسباب عديدة حملت ابن عبد البر على تأليفه التمهيد ولعل من أهمها ما يأتي:

1- شرح ما تضمنه موطأ مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى الليثي من الأحاديث المسندة والمقطوعة والمرسلة، وما يمكن إضافته إلى ذلك من الأحاديث غير الموجودة في موطأ الإمام مالك[1].

2- وصل كل مقطوع أو مرسل جاء متصلا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمه الله[2].

3- إبراز موقع الموطأ وآثاره من الشهرة والصحة ومكانتها من كتب الحديث[3].

4- حاول أن يستوفي معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب، وجلب أقوال العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها معززا ذلك بالشواهد والأدلة، مما أخصب الكتاب وجعله ثروة هائلة من علوم الحديث والفقه[4].

5- شرح ما استجمع من ألفاظ حديث الموطأ وآثارها مؤيدا بأقوال

---

(1) المصدر السابق 1/ 8.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) المصدر السابق نفسه.

أهل اللغة وشعر الشعراء[1].

6- ترجمة الرواة الذين وردوا في رواية مالك في الموطأ ذاكرا بعض أحوالهم وأنسابهم ومنازلهم[2].

7- استخراج ما في كلام الرسول ﷺ من الأحكام والآداب الشرعية[3].

الفرع الثالث: أهمية الكتاب:

تكمن أهمية كتاب التمهيد في جانبين:

الجانب الأول: في قيمته العلمية.

الجانب الثاني: في ثناء أهل العلم المعتبرين عليه واهتمامهم به.

أولاً: قيمته العلمية:

إن مما يدل على أهمية الكتاب القيمة العلمية له -وهذا ما وجد في التمهيد- فهو دائرة المعارف الكبرى في الحديث والفقه والتراجم والجرح والتعديل ومصطلح الحديث واللغة والشعر.

فهو في الفقه جمع كثيرا من المذاهب الفقهية منذ عصر الصحابة.

وفي الحديث مسند عام وشامل لا يقف عند كتب الحديث الستة أو

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) يراجع: الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر حياته، آثاره ومنهجه في فقه السنة لمحمد بن يعيش ص 159-160.

العشرة فهو ديوان وسجل جمع فيه من المصنفات والأسانيد وكتب الأجزاء العتيقة منها والحديثة في عصره.

وفي الجرح والتعديل والتاريخ والسير وتاريخ الرواة وأحوالهم تكاد تقطع أنه رحمه الله قرأ كل ما كتب في هذا الميدان في الشرق والغرب.

وفي مصطلح الحديث لا يكتفي بالقاعدة المجردة بل يصحبها بتطبيق عملي، يجعلك تدرك موطن الداء في الأسانيد العليلة والأحاديث السقيمة، وكم من أسانيد ردها وأحاديث أعلها أغفلها بعض الأئمة.

وهو في هذا وذاك يعطي مما عنده فيختار ويرجح وينتقد ويصحح ويرمي الزائف عرض الحائط، ثم إن هناك روايات انفرد بها وأحاديث أسندها بطرقه الخاصة، يمكن تسميتها: (مسند ابن عبد البر)، وثمة آراء واختيارات في الفقه والتشريع يصح أن تدعى: (فقه ابن عبد البر أو مذهبه في الفقه).

وفي اللغة قاموس تجد فيه من الشروح والمفردات والتراكيب ما لا تجده في كثير من القواميس، بجانب هذا يتضمن مختارات قرآنية وأحاديث نبوية ونتفا من الشعر منثورة هنا وهناك.

وبالجملة فهو الموسوعة الكبرى في فقه السنة، أو في الفقه المقارن وهي مزية لا يكاد يشاركه فيها أي كتاب سواه[1]، والله الموفق لمن شاء من عباده

(1) انظر: الإمام أبو عمر يوسف ابن عبد البر حياته، آثاره ومنهجه في فقه السنة للأستاذ محمد بن يعيش ص 178-179.

لما يشاء سبحانه.

ثانياً: ثناء أهل العلم على التمهيد واهتمامهم به:

قال ابن عبد البر في وصفه:

سمير فؤادي من ثلاثين حجة وصاقل ذهني والمفرج عن همي

بسطت لهم فيه كلام نبيهم لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يهتدي به إلى البر والتقوى وينبئ عن العلم[1].

وقال عنه الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم: «إنه كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه» [2].

وقال فيه القاضي عياض: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد وهو عشرون مجلدا وهو كتاب لم يضع أحد مثله»[3].

وقال فيه ابن فرحون: «وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله»[4].

وقال فيه الحافظ الذهبي: «قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وكان أحد المجتهدين: ما رأيت في كتب الإسلام من العلم مثل (المحلى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشيخ موفق الدين. قلت: لقد صدق الشيخ عز

---

(1) المدارك 4/ 809.

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس، للمقري 3/ 169-170.

(3) المدارك 4/ 808.

(4) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي ص 357-358.

الدين، وثالثهما (السنن الكبير) للبيهقي ورابعها (التمهيد) لابن عبد البر، فمن حصل على هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين وأدمن المطالعة فيهم فهو العالم حقا » [1].

فمما سبق من نقولات يسيرة عن بعض جهابذة العلماء المبرزين ندرك منـزلة التمهيد وقيمته لدى العلماء، وأنه يعد من المصادر العلمية المفيدة ومن الأمهات المهمة في الفقه والحديث.

هذا وقد اهتم العلماء بكتاب التمهيد أيما اهتمام، ومن صور ذلك ما يلي:

أولاً: اختصار التمهيد لتيسيره على المبتدئين من طلبة العلم[2].

ثانياً: نظمه شعرا ليسهل حفظه وضبطه[3] كما قيل:

لكن حفظ النثر ليس يخلو من نوع عسر والنظام يحلو[4]

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي 18/ 193.

(2) اختصره (محمد بن أحمد بن فرج ا لقرطبي ت 761هـ) في مجلدات لطيفة (بروكلمان 3/ 276).

(3) انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي 2/ 149، طبقات المفسرين للداودي 2/ 42.

(4) الزهر اللطيف في مسالك التأليف، لقاسم القبسي، ص 23.

ثالثاً: إزالة بعض الإشكالات في عبارة الكتاب والاستدراك على ما فات ابن عبد البر[1].

رابعاً: الجمع بينه وبين كتاب الاستذكار لابن عبد البر إتماما للفائدة[2].

خامساً: ترتيبه على الأبواب ليسهل وصول القارئ إلى مبتغاه بالسرعة المطلوبة[3].

(1) شرحه (أبو عبد الله الأنصاري في القرن الخامس) بعنوان (التقريب لكتاب التمهيد) (بروكلمان 3/ 276).

(2) جمع بينهما: (هشام بن أحمد ا لمعروف بابن العود الفقيه القرطبي المؤرخ ولم يتمه لوفاته سنة 509هـ) انظر: الغنية للقاضي عياض ص 126-128.

(3) رتبه الشيخ عطية محمد سالم رحمه الله في كتاب أسماه: (هداية المستفيد من كتاب التمهيد) يقع في [12] مجلدا، طبع ونشر مكتبة الأوس بالمدينة المنورة، والشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوي في كتاب أسماه: (فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر) يقع أيضا في[12] مجلدا، طبع ونشر مجموعة التحف النفائس الدولية بالرياض.

المبحث الأول: منهج ابن عبد البر فيما يتعلق بأدب الخلاف.

من المعلوم عند أهل العلم أن الخلاف ينقسم إلى قسمين:

الأول: خلاف في الأصول.

الثاني: خلاف في الفروع.

وقد تحرى ابن عبد البر رحمه الله في الأمرين جميعا الحقيقة العلمية مع اعترافه للعلماء بالفضل والأسبقية ولزوم الأدب مع المخالف.

ويمكن توضيح ما مضى في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: تحري الحقيقة العلمية.

من الآداب التي ينبغي اتصاف الرادّ بها مراعاة آداب الخلاف ومعرفة التعامل مع من خالف مخالفة ظاهرة؛ كمن خالف إجماعا، أو تابع في مسألة الخلاف فيها من قبيل الوقوع في الرأي الشاذ، أو وقع في مسألة مخالفة لأصل من أصول أهل السنة والجماعة.

وقد سار ابن عبد البر في كتابه التمهيد سيراً حسناً في تقرير تحري الرادّ للحقيقة العلمية، فجمع بين تأصيل ذلك نظرياً وتطبيقه عملياً ويمكن إبراز منهجه في هذا الباب في الفروع الآتية:

الفرع الأول: يقرر أنه عند الاختلاف يجب الرد لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وقد ورد تقرير هذا الأمر الذي خالفت فيه جميع الطوائف من أهل الكلام وغيرهم من أهل البدع في مواطن عدة من التمهيد، منها قوله رحمه الله: «...وعند الاختلاف يجب الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله...»[1].

الفرع الثاني: من جوانب تحري الحقيقة العلمية الاحتجاج بآراء السلف وعدم تجاوز ما كانوا عليه.

مثال ذلك قوله رحمه الله: «والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 11/ 51.

فيه لأمته»[1].

الفرع الثالث: من أدب العالم إذا لم تتبين عنده حجة المخالف أن يذكر عدم تبينها له.

يبين هذا الأمر ابن عبد البر رحمه الله فيقول: «لا تبين عندي حجة من كره الاستخلاف استدلالا بحديث هذا الباب[2] لأن رسول الله ﷺ ليس في الاستخلاف كغيره، ولا يجوز أن يتقدم أحد بين يديه إلا بإذنه...»[3].

الفرع الرابع: الحث على المبادرة إلى قبول الحق إذا عرفه الشخص. أخذا من فعل الصحابة ﷺ.

مثال ذلك: أورد المؤلف رحمه الله خبر عمر بن الخطاب ﷺ حين خرج إلى الشام، فأخبر أن الوباء قد وقع فيه فاستشار الصحابة – وفيه- فجاء عبدالرحمن بن عوف وكان غائباً في بعض حاجاته فقال: إن عندي من هذا علماً سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض لا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، فحمد الله، ثم انصرف»[4].

قال ابن عبد البر تعليقاً على هذا الحديث[5]: «...فيه دليل على استعمال

---

(1) المصدر السابق 19/ 64.

(2) المصدر السابق 1/ 173.

(3) المصدر السابق 1/ 187.

(4) رواه البخاري في كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، (7/ 20-21)، ومسلم في صحيحه: كتاب السلام ح (98) (4/ 1740-1741).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 8/ 370/ 371.

خبر الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد؛ لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبدالرحمن بن عوف أنت واحد والواحد لا يجب قبول خبره، إنما يجب قبول خبر الكافة...» اهـ.

فمما مضى يتضح أن عمر ﷺ لما اتضح له الحق الذي كان قد خفي عليه بادر إلى قبوله. والله أعلم.

الفرع الخامس: ليس كل خلاف يعد مخالفا للحقائق العلمية، فقد يذكر الراد ما ظاهره الخلاف، ثم يبين أن الخلاف خلاف تنوع لا تضاد ثم يجمع بين الأقوال.

مثال ذلك: قوله رحمه الله: «اختلاف آثار هذا الباب في عدد أجزاء الرؤيا من النبوة ليس ذلك عندي باختلاف تضاد وتدافع والله أعلم، لأنه يحتمل أن تكون الرؤيا الصالحة من بعض من يراها على ستة وأربعين جزءا أو خمسة وأربعين جزءا أو أربعة وأربعين جزءا أو خمسين جزءا أو سبعين جزءا على حسب ما يكون الذي يراها من صدق الحديث وأداء الأمانة والدين المتين وحسن اليقين، فعلى قدر اختلاف الناس فيما وصفنا تكون الرؤيا منهم على الأجزاء المختلفة العدد والله أعلم...»[1].

الفرع السادس: قد يشتد على من خالف أمرا واضحا لا ينبغي الخلاف فيه.

---

(1) المصدر السابق 1/ 283.

مثال ذلك: قوله رحمه الله بعد إبراده لقصة هجر النبي ﷺ لكعب وصاحبيه: «... وهذا أصل عند العلماء في مجانبة من ابتدع، وهجرته وقطع الكلام معه»[1].

الفرع السابع: ينبغي قبول العلم ممن جاء به، فالعالم قد يخفى عليه العلم ويعلمه غيره ممن هو أقل منه علما.

مثاله: أورد ابن عبد البر أثر عطاء بن عبيد بن عمير[2] أن أبا موسى[3] استأذن على عمر ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟ قالوا: بلى، قال: فاطلبوه، قال: فدعي، قال: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت كما كنا نؤمر بهذا فقال: لتأتين عليه بالبينة أو لأفعلن، فأتى مجلس أو مسجد الأنصار فقالوا لا يشهد لك إلا أصغرنا فقام أبو سعيد فشهد له فقال عمر: خفي علي هذا من أمر رسول الله ﷺ ألهاني عنه الصفق بالأسواق...»[4].

ثم قال رحمه الله: «وفيه أن الرجل العالم الحبر قد يوجد عند من هو دونه في العلم ما ليس عنده من العلم إذا كان طريق ذلك العلم السمع،

---

(1) المصدر السابق 4/ 87. وانظر: 6/ 118.

(2) عطاء بن عبيد بن عمير بن قتادة الليثي المكي الواعظ المفسر ولد في حياة النبي ﷺ وكان من ثقات التابعين وأئمتهم بمكة توفي قبل ابن عمر بأيام يسيرة وقيل توفي سنة 74هـ، سير أعلام النبلاء، للذهبي 4/ 156، 157.

(3) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار أبو موسى الأشعري صحابي مشهور مات سنة خمسين وقيل: بعدها. تقريب التهديب، لابن حجر ص536.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، باب الاستئذان 3/ 1695. ح(2153).

وإذا جاز مثل هذا على عمر على موضعه في العلم فما ظنك بغيره بعده»[1].

الفرع الثامن: القول المخالف للإجماع لا يعد من أقاويل أهل العلم التي يعتمد عليها.

مثال ذلك قوله رحمه الله تعليقا على ما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن[2]: «كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها»، قال: «قول أبي بكر هذا خارج عن أقاويل أهل العلم لإجماع العلماء على أن المرأة تصلي المكتوبة ويداها ووجهها مكشوف ذلك كله منها...» [3].

الفرع التاسع: عند الخلاف في النوازل والأحكام لا بأس من وجود المناظرة والمجادلة بين أهل العلم في تلك النازلة أو المسألة وأخذ الحق ممن جاء به.

مثال ذلك: لما ذكر المؤلف قصة طاعون عمواس قال مبينا شيئا من فوائد الحديث: «...وفيه دليل على أن الإمام أو الحاكم إذا نزلت نازلة لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة كان عليه أن يجمع العلماء وذوي الرأي ويشاورهم، فإن لم يأت واحد منهم بدليل كتاب ولا سنة غير اجتهاده كان عليه الميل إلى الأصلح والأخذ بما يراه، وفيه دليل على أن الاختلاف لا يوجب حكما وأن الإجماع يوجب الحكم والعمل، وفيه دليل على إثبات المناظرة والمجادلة عند الخلاف في النوازل والأحكام،... وفيه دليل على أن

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 3/ 198.

(2) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني، ثقة فقيه عابد من الثالثة مات قبل المائة سنة أربع وتسعين وقيل: غير ذلك، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 1117.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 6/ 365.

الاختلاف إذا نزل وقام الحجاج فالحجة والفلج بيد من أدلى بالسنة إذا لم يكن من الكتاب نص لا يختلف في تأويله. وبهذا أمر الله عباده عند التنازع أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه، فمن كان عنده من ذلك علم وجب الانقياد إليه... وفيه أن العالم قد يوجد عند من هو في العلم دونه ما لا يوجد منه عنده... وفيه أن القاضي والإمام والحاكم لا ينفذ قضاء ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه ويقدر عليه من علماء موضعه وهذا مشهور من مذهب عمر ﷺ... وفيه دليل على عظم ما كان عليه القوم من الإنصاف للعلم والانقياد إليه وكيف لا يكون كذلك وهم خير الأمم ﷺ»[1].

الفرع العاشر: استخدم العبارات التي لا شدة فيها إذا كان الخلاف في غير أصول الدين أو في غير الآراء الشاذة أو المخالفة للإجماع.

ومن أمثلة ذلك قوله رحمه الله: «فسقط كل ما خالف هذا القول»[2]، «شرذمة لا تعد خلافا»[3]، «وهذا وهم منه»[4]، «غلط ومنسوخ»[5]، «لا وجه لقوله»[6]، «فليس قولهم مما يشتغل به»[7].

---

(1) المصدر السابق 8 / 368.

(2) المصدر السابق 1/ 104.

(3) المصدر السابق 1/ 2.

(4) المصدر السابق 1/ 319.

(5) المصدر السابق 1/ 134.

(6) المصدر السابق 1/ 143.

(7) المصدر السابق 8/ 161.

المطلب الثاني: الاعتراف بالأسبقية والفضل للعلماء.

مما تدعو الحاجة إليه في النقد إبراز ما عند أهل العلم من ملحوظات علمية كما أن على الراد أن يعترف لأهل الفضل بالفضل وهو أدب مهم يدل على تحلي الراد بلزوم أدب الخلاف، وقد كان منهج ابن عبد البر رحمه الله في هذا الأمر متميزا يمكن إبرازه في الفروع الآتية:

الفرع الأول: يعترف للصحابة ﷺ بالعلم ويعتذر لما وجد من مخالفة عند بعضهم بأن الحق قد يخفى عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «...فغير نكير أن يخفى على معاوية ما خفي على ابن عباس، وقد روينا عن معاوية...أنه كان يذهب إلى أن الربا في المضروب دون غيره، وهو شيء لا وجه له عند أحد من أهل العلم...وإذا كان ابن عباس وعمر قبله وأبو بكر قبلهما يخفى عليهم ما يوجد عند غيرهم ممن هو دونهم فمعاوية أحرى أن يوجد عليه مثل ذلك مع أبي الدرداء[1]...»[2].

الفرع الثاني: الاعتراف لأهل العلم بالعلم مع عدم ادعاء عصمتهم.

مثاله قوله رحمه الله: «لا أعلم أحدا من أهل العلم والحديث المنصفين فيه عوّل على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليدين لاضطرابه فيه وإنه لم يتم له إسنادا ولا متنا وإن كان إماما عظيما في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم

---

(1) عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء مختلف في اسم أبيه وأما هو فمشهور بكنيته صحابي جليل أول مشاهده أحد وكان عابدا مات في أواخر خلافة عثمان وقيل: عاش بعد ذلك تقريب التهذيب، لابن حجر ص 759.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 4/ 75.

منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا النبيﷺ...»[1].

الفرع الثالث: يذكر ما كان عليه السلف من حرصهم على العلم وسؤال الكبير للصغير عن العلم.

مثاله: لما ساق المؤلف قول ابن محيريز[2]: دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري فجلست إليه فسألته عن العزل، فقال أبو سعيد الخدري: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبيا من سبي العرب فاشتهينا النساء واشتدت علينا العزبة وأحببنا الفداء فأردنا أن نعزل فقلنا نعزل ورسول الله ﷺ بين أظهرنا قبل أن نسأله فسألناه عن ذلك فقال: «ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة»[3].

قال ابن عبد البر: «ورواية ربيعة[4] لهذا الحديث عن محمد بن يحي بن حبان[5] تدخل في رواية النظير عن النظير والكبير عن الصغير، وفي هذا ما

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 1/ 366.

(2) عبد الله بن محيريز الجمحي المكي ثقة عابد من الثالثة مات دون المائة سنة تسع وتسعين وقيل: قبلها، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 544.

(3) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى ح(2404، ومسلم في صحيحه باب حكم العزل؛ (1438).

(4) ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بربيعة الرأي ثقة فقيه مشهور من الخامسة مات سنة ست وثلاثين على الصحيح، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 322.

(5) محمد بن يحي بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني ثقة فقيه، من الرابعة مات سنة إحدى وعشرين وهو ابن أربع وسبعين سنة، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 906.

يدلك على ما كان القوم عليه من البحث عن العلم واستدامة طلبه العمر كله عند كل من طمع به عنده»[1].

الفرع الرابع: إذا كان لا بد من التقليد فيتبع الأعلم الأفهم الأفضل.

وهذا ما قرّره ابن عبد البر من باب الاعتراف بالأسبقية للأعلم حيث قال: «ولا يشك عاقل منصف في أن ابن عيينة [2] فوق ابن نافع[3] في الفهم والفضل والعلم، وأنه إذا لم يكن بد من التقليد فتقليده أولى من تقليد ابن نافع»[4].

وقال أيضا: «...فهذا عمر وعلي وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عمر وجابر يفضلون مكة ومسجدها وهم أولى بالتقليد ممن بعدهم»[5].

الفرع الخامس: من التأدب مع أهل العلم لزوم ما عليه الفتوى.

مثاله: قوله رحمه الله مقررا أن خطبة العيدين بعد الصلاة: «...وجماعة المسلمين على العمل بهذا والقول به والفتوى ولا يجوز عند جميعهم تقديم

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 3/ 131.

(2) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي ابو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 395.

(3) عبد الله بن نافع المخزومي مولاهم أبو محمد المدني ثقة صحح الكتاب في حفظه لين من كبار العاشرة مات سنة 206هـ وقيل بعدها، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 552.

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 6/ 35.

(5) المصدر السابق 6/ 34.

الخطبة قبل الصلاة في العيدين فلا وجه للكلام في هذا...»[1].

الفرع السادس: إذا تحومل على إمام دافع عنه وذكر أقاويل أهل العلم في الثناء عليه.

مثال ذلك: لما قرّر قول ابن حبيب [2] ومن وافقه وهو أن السنة التبكير للجمعة مع طلوع الفجر وإنكاره قول مالك، وأن قوله تأويل للحديث الوارد في التبكير قال بعد ذلك: «هذا منه تحامل على مالك فهو الذي قال القول الذي أنكره ابن حبيب وجعله خلفا من القول وتحريفا من التأويل والذي قاله مالك هو الذي تشهد له الآثار الصحاح الثابتة من رواية الفقهاء الأئمة مع ما صحبه عنده من عمل العلماء ببلده، لأن مثل هذا يصح فيه الاحتجاج بالعمل، لأن مالكا كان مجالسا لعلماء المدينة ومشاهدا لوقت حركتهم وخروجهم إلى الجمعة، وكان أشد الفقهاء إتباعا لسلفه ولو رآهم يبكرون إلى الجمعة ويخرجون إليها مع طلوع الشمس ما أنكر ذلك مع حرصه على اتباعهم. قال أحمد بن حنبل: مالك عندي أتبع من سفيان – يريد أشد اتباعا لسلفه – والله أعلم»[3].

---

(1) المصدر السابق 12/ 8.

(2) عبدالملك بن حبيب الأندلسي الفقيه المشهور صاحب كتاب "الواضحة" وغيره ت239هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي 12/ 102.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 22/ 21، 22.

المطلب الثالث: لزوم الأدب مع المخالف

إن تحلي الرادّ بالأخلاق الحميدة مع المخالف له تأثير عظيم على رجوع المخالف للحق، وفيه تربية لطلبة العلم على هذا المنهج، فإن القصد إيضاح الصواب للناس بغض النظر عن التعلق بالأشخاص، فإذا حصل تجاوز في هذا المقصد إلى الانتقال من نيل ذوات المخالفين أدى ذلك إلى اتساع هوة الخلاف وإشعال نار الفرقة، وهذه ليست من صفات أهل العلم في شيء.

ولذا كان أهل العلم ينبهون صغار الطلبة على عدم القراءة في الكتب التي فيها تشنيع على المخالف حتى لا تكون عند الطالب المبتدئ حدة تؤثر في حياته العلمية.

يقول العلامة الفقيه الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله لما سئل عن بعض المبتدئين وأنهم يقرأون في كتاب المحلى لابن حزم بحجة التمرن على المناظرة: «مناظرة ابن حزم رحمه الله مناظرة صعبة يشدّد على خصمه، ويحصل منه أحيانا سب لمخالفه فهو رحمه الله كان شديدا جدا، وأخشى أن يكون طالب العلم الصغير إذا تعوّد على مثل ما كان عليه ابن حزم أخشى عليه من المماراة، فلو أنه سلك مسلكا سهلا لكان أحسن وإذا حصل على قدر كبير من العلم إن شاء الله وعرف كيف يستفيد من ابن حزم فليطالع في كتابه، لذلك لا أنصح بمطالعته للطالب المبتدئ...»[1].

وقد بيّن ابن عبد البر هذا الأدب بتطبيقه العملي له والحث عليه وبيان

(1) كتاب العلم للشيخ ابن عثيمين. إعداد فهد بن ناصر السليمان ص 202، 203.

منهجه في هذا الباب في الفروع الآتية:

الفرع الأول: اتسامه بالرزانة والتعقل والأدب والتواضع مع العلماء أثناء انتقاده للمخالفين.

مثال ذلك: قوله رحمه الله: «.... وذكر الدارقطني حديثا غريبا... ولو كان هذا صحيحا عند مالك والليث لم يخالفاه في الفتوى والله أعلم»[1].

مثال آخر: قوله رحمه الله: «قد روي عن بعض السلف أنه كان يتختم بالذهب، وهذا غير صحيح عنهم ولو صح عن أحدهم كان معلوما أنه لم يبلغه النهي عنه والله أعلم»[2].

الفرع الثاني: تجنب الألفاظ النابية والشتم والسب واستعمال الألفاظ الحسنة في النقد.

مثال ذلك: قوله مثلا: «غلط»[3]، «وغيره يخالفه»[4]، ونحوها من الألفاظ الحسنة.

الفرع الثالث: مما يكفّر به المخالف استحلاله لأمر مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة.

مثاله: قوله رحمه الله: «فإن قال قائل: إن الحمر الأهلية وذا الناب من

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 6/ 149.

(2) المصدر السابق 24/ 338.

(3) المصدر السابق 1/ 134.

(4) المصدر السابق 1/ 92.

السباع لو كان أكلها حراما لكفر مستحلها كما يكفر مستحلّ الميتة ولحم الخنزير. فالجواب عن ذلك أن المحرّم بآية مجمع على تأويلها أو سنة مجمع على القول بها يكفر مستحله لأنه جاء مجيئا يقطع العذر ولا يسوغ فيه التأويل وما جاء مجيئا يوجب العمل ولا يقطع العذر وساغ فيه التأويل لم يكفر مستحله وإن كان مخطئا...»[1].

الفرع الرابع: لا يحكم على المخالف بأنه مبتدع بمجرد الوقوع على زلة له ولو كان الفعل بدعة.

فإنه قد يقع فيها عن شبهة أو نوع تأويل أو غير ذلك من الأعذار، فلابد من إقامة الحجة عليه وانتفاء الشبهة عنه حتى يحكم ببدعته.

مثاله: نقله رد بعض أهل العلم على من يقول: لا تتحدثوا إلا بما في القرآن بقوله: «... ولم يكن الرجل الذي قال هذا صاحب بدعة ولكنه كانت زلة منه»[2].

الفرع الخامس: يقرّر أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف لم يجز لأحد القائلين فيها عيب مخالفه.

مثال ذلك: لما ذكر قصة طاعون عمواس قال رحمه الله: «وفيه دليل على أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف لم يجز لأحد القائلين فيها عيب مخالفه ولا الطعن عليه لأنهم اختلفوا – يعني الصحابة –

(1) المصدر السابق 1/ 147-148.

(2) المصدر السابق 1/ 152.

وهم القدوة فلم يعب أحد منهم على صاحبه اجتهاده ولا وجد عليه في نفسه إلى الله الشكوى وهو المستعان على أمة نحن بين أظهرها تستحل الأعراض والدماء إذا خولفت فيما تجيء به من الخطأ»[1].

(1)المصدر السابق 8/ 367- 368.

المبحث الثاني: منهج ابن عبد البر في نقد الآراء المتعلقة بالمباحث العقدية.

يعد شرح ابن عبد البر للموطأ بيانا لمعاني كلام رسول الله ﷺ ولا يعد كتابا متخصصا في بيان العقيدة وتقرير مسائلها.

ومع هذا فإن ابن عبد البر قد تكلم على بعض مسائل الاعتقاد التي وردت بها أحاديث رسول الله ﷺ المذكورة في الموطأ.

وسأتناول في هذا المطلب ما يتعلق بمنهج الاستدلال عنده وضوابط التعامل مع المخالفين في الأصل العقدي وضوابط الالتزام العقدي مع ذكر الفوائد المستنبطة من هذه الأمور، وبيان ذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: منهج الاستدلال عنده، وتحته ستة فروع:

من المعلوم أن منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة قائم على الوحيين الشريفين وفق فهم السلف، فهو بذلك مخالف لمنهج أهل البدع والأهواء في تقرير مسائل الاعتقاد.

وتقرير هذه المسألة من خلال النصوص التالية:

1- قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[1].

2- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[2].

3- قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[3].

4- قول النبي ﷺ: (إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم) رواه مسلم.

والناظر في منهج الاستدلال عند ابن عبد البر يلحظ اعتماده على الأمور التالية:

---

(1) سورة المائدة، (3).

(2) سورة النساء، (59).

(3) سورة النساء، (65).

الفرع الأول: الاستدلال في النقد بنصوص القرآن الكريم.

مثال ذلك: حديث عبد الله بن عَبَّاسٍ ﷺ في قصة طاعون عمواس وفيه: فَجَاءَ عبد الرحمن بن عَوْفٍ وكان مُتَغَيِّبًا في بَعْضِ حَاجَتِهِ فقال إِنَّ عِنْدِي في هذا عِلْمًا سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: **(إذا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فلا تَقْدَمُوا عليه وإذا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بها فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا منه قال فَحَمِدَ اللَّهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ)**[1].

قال ابن عبد البر رحمه الله معلقاً على هذا الحديث «وفيه دليل على عظيم ما كان عليه القوم من الإنصاف للعلم والانقياد إليه وكيف لا يكون كذلك وهم خير الأمم ﷺ، وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد، لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم في أمر قد أشكل عليهم فلم يقل لعبدالرحمن بن عوف أنت واحد والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبر الكافة، ما أعظم ضلال من قال بهذا والله عز وجل يقول: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[2] وقرئت فتثبتوا فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يتثبت في خبره ولم ينفذ لاستوى الفاسق والعدل وهذا خلاف القرآن قال الله عز وجل: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[3] والقول

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الطب/ بَاب ما يُذْكَرُ في الطَّاعُونِ ح (5396) ومسلم في صحيحه/ كتاب السلام/ ح(2219).

(2) سورة الحجرات، (6).

(3) سورة ص، (28).

في خبر العدل من جهة النظر له موضع غير هذا وما التوفيق إلا بالله»[1].

مثال آخر: قوله رحمه الله مقرراً معتقد أهل السنة والجماعة في الصحابة من عدم الطعن فيهم أو النيل منهم: «طعن قوم من الملحدين على عمر ﷺ في هذه القصة ونسبوه إلى قلة الفهم فأوضحوا جهلهم وكشفوا قلة فهمهم وسرحوا عن بدعتهم، وقد عرف المسلمون موضع فطنة عمر وفهمه وذكائه حتى لقد كان يسبق التنزيل بفطنته فينزل القرآن على ظنه ومراده وهذا محفوظ معلوم عنه في غير ما قصة منها نزول آية الحجاب[2]. وآية فداء الأسرى[3] وآية: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [4] وآية تحريم الخمر[5] وغير ذلك مما يطول ذكره ولا يجهل فضائله وموضعه من العلم إلا من سفه نفسه...»[6].

الفرع الثاني: الاستدلال في النقد بنصوص السنة النبوية المطهرة.

لقد سلك ابن عبد البر في النقد مسلك الاستدلال بنصوص السنة

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 8/ 370-371.

(2) وهي قوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية.

(3) وهي قوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية.

(4) روى أحمد في مسنده 1/ 24 عن أنس قال: قال عمر: وافقت ربي في ثلاث: قلت يا رسول الله: لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؟، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

(5) يريد قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ...﴾ انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية.

(6) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 5/ 192-193.

النبوية المطهرة، ومن ذلك رده على تأويل مجاهد[1] قول الله عز وجل: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[2] وقوله: «حسنة». ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ قال: «تنظر الثواب». قال ابن عبد البر[3]: «ولكن قول مجاهد مردود بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ وأقاويل الصحابة وجمهور السلف وهو قول عند أهل السنة مهجور والذي عليه جماعتهم ما ثبت في ذلك عن نبيهم ﷺ...».

الفرع الثالث: الاستدلال في النقد بأقاويل الصحابة ﷺ.

ومما يقرر استدلال ابن عبد البر في النقد بأقاويل الصحابة ﷺ: ما ذكر في المثال السابق من أوجه الرد على تأويل مجاهد لنصوص الرؤية.

مثال آخر: قوله رحمه الله: «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به اذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو أجماع على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا الا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا»[4].

---

(1) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ثقة إمام في التفسير وفي العلم من الثالثة مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون تقريب التهذيب، لابن حجر ص 921.

(2) سورة القيامة الآية: 22.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 7/ 157-158.

(4) المصدر السابق 1/ 2.

الفرع الرابع: الاستدلال في النقد بالآثار الواردة عن السلف رحمهم الله.

مثاله: قول عبد الرحمن بن مهدي[1] عن القدر: «كل شيء بقدر والطاعة بقدر والمعصية بقدر... وقد أعظم الفرية من قال: إن المعاصي ليست بقدر...»[2].

الفرع الخامس: الاستدلال بالإجماع في نقد المخالفات العقدية.

مثال ذلك: قوله رحمه الله: «أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز الحلف بها لأحد..»[3].

الفرع السادس: الاستدلال في النقد بمقتضى قواعد اللغة العربية.

العمل بظواهر النصوص وفهمها وفق قواعد لغة العرب هو المتعيّن وذلك لأن الله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي.

قال ابن عبد البر رحمه الله في سياق رده على من أول الاستواء بالاستيلاء: «...وقد ذكر النضر بن شميل[4] وكان ثقة مأمونا جليلا في علم

---

(1) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث من التاسعة مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 610.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 6/ 67.

(3) المصدر السابق 14/ 367.

(4) النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت من كبار التاسعة مات سنة أربع ومائتين وله اثنتان وثمانون، تقريب التهذيب، لابن حجر ص 1001-1002.

الديانة واللغة قال: حدثني الخليل[1] وحسبك بالخليل قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت فإذا هو على سطح فسلمنا فرد علينا السلام وقال لنا: استووا فبقينا متحيرين ولم ندر ما قال؟ قال: فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، قال الخليل: هو من قول الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾[2] فصعدنا إليه...»[3].

أما القياس فإنه لا مدخل له في باب العقائد.

قال ابن عبد البر[4]: «وأما قول الله عز وجل: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[5] فمعناه: بخير منها لنا لا في نفسها والكلام في صفة الباري كلام يستبشعه أهل السنة وقد سكت عنه الأئمة، فما أشكل علينا من مثل هذا الباب وشبهه أمررناه كما جاء وآمنا به كما نصنع بمتشابه القرآن ولم نناظر عليه، لأن المناظرة إنما تسوغ وتجوز فيما تحته عمل ويصحبه قياس والقياس غير جائز في صفات الباري تعالى لأنه ليس كمثله شيء».

---

(1) الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري اللغوي صاحب العروض والنحو صدوق عالم عابد من السابعة مات بعد الستين وقيل سنة سبعين أو بعدها. تقريب التهذيب، لابن حجر ص 195.

(2) سورة فصلت الآية: 11.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 7/ 132.

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 19/ 231-232.

(5) سورة البقرة: 161.

المطلب الثاني: ضوابط التعامل مع المخالفين في الأصل العقدي.

من خلال تأمل صنيع ابن عبد البر في كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد يظهر أن المخالف في الأصل العقدي عنده لا يخلو من حالين:

1- إما أن يكون من أهل السنة والجماعة فتعد هذه زلة من زلاته لا يتابع عليها ويبين خطؤه، ويعتذر له ما أمكن.

2- وإما أن يكون ممن ينتسب إلى الفرق الضالة ويناضل عن معتقداتها الفاسدة، فهذا يرد عليه لمخالفته وخروجه عن منهج أهل السنة والجماعة.

ويمكن إبراز منهج ابن عبد البر في الأمرين السابقين فيما يلي:

أولا: من وقع من أهل السنة في مخالفة عقدية فيما يظهر له اعتذر له وأثنى عليه ثم ردّ على ما أخطأ فيه.

مثال ذلك: ردّه على مجاهد في تفسيره المقام المحمود بأنه يوسع له على العرش فيجلس معه حيث قال : «... ومجاهد وإن كان من أحد المتقدمين في العلم بتأويل القرآن فإن له قولين في تأويل اثنين هما مهجوران عند العلماء مرغوب عنهما... فالذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية أن المقام المحمود الشفاعة»[1].

ثانيا: تعامله مع أهل الأهواء والبدع وله في ذلك عدة مناهج يمكن

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 7/ 157-158. تنبيه: لم ينفرد مجاهد بهذا القول بل تابعه كثير من السلف عليه. انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام4/ 374.

إبرازها في العناصر السبعة الآتية:

أولاً: أحيانا يصرح باسم الفرقة المخالفة ويذكر شيئا مما تعتقده مما هو مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة.

مثال ذلك: أورد رحمه الله أثر عمر بن الخطاب ﷺ: (يا أيها الناس إن الرجم حق فلا تخدعنّ عنه وآية ذلك: أن رسول الله ﷺ قد رجم وأبا بكر ورجمنا بعدهما، وإنه سيكون أناس يكذّبون بالرجم، ويكذّبون باللعان، ويكذّبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذّبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتُحشوا) [1].

قال ابن عبد البر: «كل هذا يكذّب به جميع طوائف أهل البدع الخوارج والمعتزلة والجهمية وسائر الفرق المبتدعة، وأما أهل السنة أئمة الفقه والأثر في جميع الأمصار فيؤمنون بذلك كله ويصدقونه، وهم أهل الحق والله المستعان»[2] ثم سرد شيئا من الأدلة في سياق الرد عليهم.

مثال ثان: قوله رحمه الله: «الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب والإقرار به عند الجماعة لازم وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة. وأهل الحق

---

(1) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار 7/ 480 (باب ما جاء في الرجم) وفي التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، في أربعة مواطن 9/ 83، 19/ 69، 70، 23/ 98. وهو في مسند الحارث (زوائد الهيثمي) 2/ 755 باب فيما يكذّب به القدرية.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 19/ 70.

على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ»[1]، ثم أورد ثلاثة عشر حديثا في إثبات الإيمان بالحوض.

ثانياً: أحيانا يورد شيئا من عقائد فرقة ما ويعرّف بها ولا يقتصر على مجرد الرد.

مثاله: قوله رحمه الله في الخوارج: «وفي فضل الجماعة في الصلاة أحاديث متواترة عن النبي ﷺ أجمع العلماء على صحة مجيئها وعلى اعتقادها والقول بها، وفي ذلك ما يوضح بدعة الخوارج ومخالفتهم لجماعة المسلمين في إنكارهم الصلاة في جماعة وكراهيتهم لأن يأتم أحد بأحد في صلاته إلا أن يكون نبيا أو صدّيقا أجارنا الله من الضلال برحمته وعصمنا بفضله لا إله إلا هو»[2]. وقد ذكر ذلك في مواطن متفرقة من كتابه[3].

ثالثاً: استخدامه أسلوب المناقشة العلمية في الرد على أهل الأهواء والبدع.

مثاله: رده على نفاة العلو بذكر أدلتهم وبيان وجه شبهتهم ويناقشهم في ذلك، وقد يورد اعتراضا لهم ويرد عليه. وقد يسهب في الرد في بعض المواطن، فالمسألة السابقة تحدث عنها في نحو ست صفحات[4].

رابعاً: إلزامه الخصوم بلوازم توقعهم في أمور عظيمة أثناء نقده الفرق.

---

(1) المصدر السابق 2/ 291.

(2) المصدر السابق 14/ 140.

(3) انظر على سبيل المثال: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 2/ 291، 309، 3/ 215.

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 7/ 134، 139.

مثال ذلك: رده على من أشهر أدلة نفاة الرؤية وأنه يلزم من قوله لوازم فيها تكفير لبعض الأنبياء [1].

خامساً: يقرر أن بعض أهل البدع حقهم الزجر بالهجر وأن هذا فعل السلف[2]. وقد ورد هذا في أكثر من موطن في التمهيد[3].

بل يرى أن بعض أهل البدع حقه القتال كالبغاة منهم[4].

سادساً: من أساليبه في المناقشة العلمية بيان فساد مسلك أهل البدع في فهم الروايات بعقولهم لا بفهم السلف الصالح.

مثال ذلك: لما ردّ على من أوّل صفة النزول على غير ظاهرها بذكر اسمه ونسبته إلى مذهبه ذكر أنه خالفهم غيرهم مع سياقه الأدلة على ذلك ثم وجّه بعض الروايات التي يفهم منها تأويل صفة النزول [5].

سابعاً: من أساليبه في المناقشة العلمية إيراد مناظرة وردت في الرد على المخالف.

مثال ذلك: رد على المرجئة القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب وأن المعاصي لا تنقص الإيمان، فأورد عدة أدلة من الكتاب والسنة على زيادة

---

(1) المصدر السابق 7/ 155.

(2) المصدر السابق 4/ 87.

(3) انظر: المصدر السابق 4/ 87- 6/ 118.

(4) المصدر السابق 19/ 14.

(5) المصدر السابق 7/ 143.

الإيمان ونقصانه [1]، ثم أورد مناظرة في الرد عليهم [2].

(1) المصدر السابق 9/ 244- 255.

(2) المصدر السابق نفسه.

المطلب الثالث: ضوابط الالتزام العقدي.

يؤكد ابن عبد البر رحمه الله ضرورة انضباط المرء بالأصول العقدية أثناء النقد العلمي للمخالفات العقدية ويمكن إيضاح ذلك في العنصرين الآتيين:

أولاً: تقرير أنّ ثمّة مسائل لا يسع أحد جهلها في أبواب الاعتقاد وأنّ ثمّة مسائل قد يقع فيها الجهل فيعذر المخالف بالجهل بها. فهذا التقرير يسلم به الراد من الولوج في التكفير بلا حق.

فابن عبد البر قرّر هذا الضابط وذكر أمثلة عليه.

مثال ذلك: قوله رحمه الله: «ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله ﷺ عن القدر، ومعلوم أنهم سألوه عن ذلك وهم جاهلون به، وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين أو يكونوا في حين سؤالهم عنه غير مؤمنين... فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ وهم العلماء الفضلاء سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل لا سؤال متعنت معاند، فعلّمهم رسول الله ﷺ ما جهلوا من ذلك ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه، ولو كان لا يسعهم جهله وقتا من الأوقات لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان، وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم، ولجعله عمودا سادسا للإسلام فتدبر واستعن بالله...»[1].

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر 18/ 46، 47.

ثانياً: التفصيل في انتقاد المخالفات العقدية أدعى لضبط المسائل المنتقدة. ومما سلكه ابن عبد البر في تقرير هذا الأمر ما يلي:

1- نقده للتطير وأنه موقع في الإثم لمنافاته التوكل ولأن الأشياء المتطير بها لا تصنع شيئا[1]، ويرد على وجه الدلالة من الأحاديث التي ظاهرها إفادة جواز التطير[2].

2- يرى جواز الرقية بشروط وأنها لا تجوز في حالات ويدعم ذلك بأقاويل وأفعال السلف الصالح [3].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(1) المصدر السابق 9/ 285.

(2) المصدر السابق 9/ 228، 283، 284، 289.

(3) المصدر السابق 1/ 269، 287، 279.

خلاصة البحث

بعد ما منّ الله به من إتمام هذا البحث أحمد الله حمداً كثيراً على تيسيره إظهار منهج الحافظ ابن عبد البر في النقد العقدي من خلال كتابه التمهيد.

وهذا ملخص لما ورد في البحث أبرزه فيما يلي:

1- تنبيه الراد على المخالفين إلى العودة في تقرير المسائل الشرعية إلى نصوص الوحي المطهّر ولزوم السير على منهج الصحابة ﷺ عند التنازع والاختلاف.

2- من آداب طالب العلم قبول الحق ممن جاء به ولو كان دونه في العلم بدرجات.

3- ينبغي للراد أن يظهر الجوانب التي تدل على تحريه للحقيقة العلمية بشتى الجوانب المبرزة لهذا الأمر.

4- المجادلة والمناظرة بين أهل العلم من أسباب إظهار الحق إذا توفرت الشروط اللازمة للحوار النقدي.

5- ينبغي للراد أن يدافع عن أهل العلم وأن يدعم رأيه بالحجة والبيان، فإن في ذلك ذبّا عن حرمة أهل العلم، وهو طريقة سلكها أهل العلم وقرروها في كتبهم.

6- أن يعرف الراد قدر نفسه مهما علا في العلم، فإن الإحاطة بجميع جوانب العلم لا تكون لأحد، فهاهم أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام أشد الناس حرصا على العلم قد خفي عليهم ما خفي من العلوم فليلزم

الراد التواضع وليبذل وسعه في التحري عن المسائل التي يريد بحثها وليستعن بأهل العلم في السؤال والمشاورة حتى يتفطن إلى المسائل ويصل إلى الحق.

7- من الإنصاف مع المخالفين لزوم الأدب معهم وعدم التجني عليهم بسب أو شتم أو خروج عن المقصد الرئيس وهو بيان الحق بدليله.

8- قد يقع المرء في زلة ويعذر لتأويل أو شبهة أو جهل عنده فينبغي للراد مراعاة هذا الأدب وعدم الاستعجال في الحكم على الأشخاص ما لم يقم الحجة ويزيل الشبهة، وإلا فليكتف ببيان الحق والرد على المخالفين دون تعرض لذوات الأشخاص.

9- تأصيل منهج أدب الحوار من واقع الوقوف على طرائق الصحابة رضي الله تعالى عنهم في هذا الجانب ولزوم هديهم لسابقتهم في الإسلام ومعرفتهم بالهدي النبوي الشريف.

10- مفارقة ابن عبد البر لمنهج أهل البدع والأهواء في الاستدلال.

11- الرجوع في كل فن إلى أهله يثري ويقوي الرد العلمي.

12- لا يحسن الخوض في أمور سكت عنها أئمة أهل السنة وليسع المرء ما وسع العلماء قبله.

13- الناقد لابد أن يتحلى بشروط من أهمها سعة العلم والاطلاع والإلمام بمذاهب من أراد الرد عليه ومعرفة الأساليب في المناظرات، وكل هذه الصفات تحلى بها الحافظ ابن عبد البر رحمه الله.

14- أن معالجة الأخطاء يقدرها العلماء، فإن أهل البدع والأهواء ليسوا على درجة سواء، فمنهم المستحق للزجر وآخرون للهجر فعلى الرادّ أن يراعي ذلك عند نقده الأخطاء.

15- أن منهج المتقدمين في النقد في غالب الأحوال العناية بالرد على المخالف عن طريق التدوين والتأليف لا المناظرات الشفهية خوفا على أنفسهم وزجرا لمخالفهم، بخلاف ما عليه بعض المعاصرين من التصدر لميدان النقد قبل التأهل والتوسع في عقد المناظرات مع كبار أهل البدع، فهذا مخالف لفعل السلف عليهم رحمة الله.

16- على الراد عند نقده الآراء أن يعرف حال المردود عليه فيرد على الخطأ ولا يحكم على المخالف ببدعة أو تكفير ما لم تتوفر الشروط وتنتفي الموانع.

17- تحذير الناس من المخالفات العقدية ونشر ذلك أمر درج عليه علماء أهل السنة قديما وحديثا نصحا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، فيؤخذ من هذا أن على من اعتنى بالرد أن يراعي المناسبة في ذلك فيؤلف فيما يحتاجه الناس في حياتهم العملية ومن أولى ما ينبغي العناية به تصحيح ما وقع فيه الناس من مخالفات شركية أو بدعية.

هذا والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وأسأله الإخلاص في القول والعمل إنه جواد كريم وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قائمة مصادر ومراجع البحث

- القرآن الكريم.

1- ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير. دمشق - بيروت (ط1/ 1406هـ - 1986م).

2- ابن حجر، تقريب التهذيب مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزي وابن حجر من مآخذهما. حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد. دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض. النشرة الأولى 1416هـ.

3- ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب. تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف (1382هـ - 1962م).

4- ابن عبد البر الأندلسي، الإنباه على قبائل الرواة. مطبعة القدسي، القاهرة (1350هـ).

5- ابن عبد البر القرطبي، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار قتيبة. دمشق. دار حلب - القاهرة (ط 1/ 1414هـ).

6- ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.

7- ابن عبد البر القرطبي، بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس. تحقيق: محمد مرسي الخولي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.

8- ابن عبد البر القرطبي جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

9- ابن فرحون المالكي، برهان الدين إبراهيم بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب. دار التراث للطبع والنشر.

10- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة (1413هـ - 1993م).

11- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب. دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي. بيروت - لبنان (ط2/ 1417هـ - 1997م).

12- أبو الحسن علي بن بسام الشنتيريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق: د/ إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت (1417هـ - 1997م).

13- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم. دار ابن حزم. بيروت - لبنان (ط1/ 1423هـ - 2002م).

14- أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.

15- أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، فهرسة ابن خير الاشبيلي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1419هـ/ 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد فؤاد منصور.

16- أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ت 488هـ) القاهرة (1386هـ - 1966م).

17- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري. دار ابن حزم بيروت – لبنان (ط1/ 1424هـ – 2003م).

18- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، سنن ابن ماجه. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

19- أحمد بن محمد المقري التلمساني نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر – بيروت – 1388هـ، تحقيق: د. إحسان عباس.

20- أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. مطبعة السعادة مصر (1367هـ).

21- أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس دار الكتاب العربي عام (1967م).

22- إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكر (1402هـ- 1982م).

23- بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف بمصر (6/ 260-264).

24- البشير، أصول منهج النقد عند أهل الحديث. مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع. (ط2/ 1412هـ – 1992م).

25- التلمساني: أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر بيروت – (ط1/ 1388هـ- 1968م).

26- الذهبي تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

27- الذهبي، العبر في خبر من غبر، دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان (1405هـ) (3/ 255).

28- الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة (ط9/ 1413هـ-1993م).

29- رضا كحالة، معجم المؤلفين مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

30- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء. مطبعة حكومة الكويت (1385هـ- 1965م).

31- الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة.

32- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي وشركاه (ط1/ 1384هـ - 1964م).

33- السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق محمد عمر أحمد، مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة الأولى.

34- شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية - لبنان (ط 1/ 1404هـ).

35- شمس الدين محمد بن علي الداوودي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.

36- عبدالمجيد سرحان الدمرداش، المناهج المعاصرة، مكتبة الفلاح، الكويت، ط5، 1405هـ.

37- علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العربي - بيروت - 1405، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

38- عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المختصر في أخبار البشر، دار المعرفة بيروت- لبنان.

39- عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، طبعة دار الريان للتراث – القاهرة (ط1/ 1408هـ - 1966م).

40- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة – دار الريان للتراث (ط2/ 1407هـ - 1997م) .

41- قاسم **القبسي**، الزهر اللطيف في مسالك التأليف. مطبعة الصباح – بغداد (1359هـ - 1940م).

42- القاضي عياض اليحصبي، الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض. تحقيق: ماهر زهير جرار – دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان (ط1/ 1402هـ).

43- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تحقيق: سعيد أحمد أعراب. طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب عام (1403هـ - 1983م).

44- لسان الدين بن الخطيب، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام. القسم الثاني، تحقيق: ليفر بروفنسال.

45- ليث سعود جاسم، ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ. دار الوفاء – المنصورة (ط 2/ 1408 هـ – 1988م).

46- محمد الصالح العثيمين، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. خرج أحاديثه وعلق عليه أبو محمد أشرف بن عبد المقصود. أضواء السلف. أصداء المجتمع (1416هـ – 1996م).

47- محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

48- محمد بن جعفر الكناني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة دار الكتب العلمية – بيروت (ط2/ 1400هـ).

49- محمد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. توزيع دار الباز بمكة المكرمة.

50- محمد بن حبيب، مختلف القبائل ومؤتلفها. اعتنى **بنشره** المستشرق فريديناند فستنفيلد مكتبة المثنى ببغداد مصورة عن الطبعة الأولى 1850م.

51- محمد بن خير الأموي الإشبيلي، فهرسة ما رواه عن شيوخه في الدواوين والمصنفات في ضروب العلم وأنواع المعارف ابن خير: تحقيق: كوديرا وروبيرا – مكتبة الخانجي بالقاهرة والمثنى ببغداد – (ط 2/ 1382هـ – 1962م).

52- محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم. إعداد فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان. دار الثريا **للنشر** – الرياض (ط1/ 1417هـ – 1996م).

53- محمد بن عبد الرحمن المغراوي، فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، طبع ونشر مجموعة التحف النفائس الدولية بالرياض.

54- محمد بن عبد الله القضاعي، التكملة لابن الأبار. تحقيق: عزت العطار الحسيني وعبد الغني عبد الخالق. القاهرة (1376هـ - 1956م).

55- محمد بن محمد مخلوف شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي. بيروت – لبنان (1/ 119).

56- محمد بن يعيش، الإمام أبو عمر يوسف ابن عبد البر حياته، آثاره، ومنهجه في فقه السنة. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية. ط 1410هـ.

57- محمد بن يعيش، مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في الحديث والفقه وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب. ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية (1414هـ- 1994م).

58- ناصر العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة. دار الوطن الرياض. الطبعة الأولى.

59- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ. عنيت بنشره مكتبة القدسي. القاهرة سنة 1353هـ.

60- ياقوت بن عبد الله المحمدي، معجم البلدان، دار صادر بيروت، بدون تأريخ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	257
التمهيد	268
المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث	268
المطلب الثاني: لمحة عن حياة ابن عبد البر	271
المطلب الثالث: كتاب التمهيد	283
المبحث الأول: منهج ابن عبد البر فيما يتعلق بأدب الخلاف	290
المطلب الأول: تحري الحقيقة العلمية	291
المطلب الثاني: الاعتراف بالأسبقية والفضل للعلماء	297
المطلب الثالث: لزوم الأدب مع المخالف	301
المبحث الثاني: منهج ابن عبد البر في نقد الآراء المتعلقة بالمباحث العقدية	305
المطلب الأول: منهج الاستدلال عنده	306
المطلب الثاني: ضوابط التعامل مع المخالفين في الأصل العقدي	312

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: ضوابط الالتزام العقدي	317
خلاصة البحث	319
قائمة مصادر ومراجع البحث	322
فهرس الموضوعات	329